



دراية

من زمن التوهج



رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

مخزي لريم

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون

www.almadasupplements.com

العدد (4861) السنة الثامنة عشرة
الخميس (28) كانون الثاني 2021

ناظم الزهاوي

« 6 « 5 « 2

مع ناظم الزهاوي رجل
الدولة والاصلاح

ناظم الزهاوي والحياة
الحزبية في الاربعينيات

عالم الدين الكبير ودفاعه
الشهير عن ناظم الزهاوي

عالم الدين الكبير ودفاعه الشهير عن ناظم الزهاوي



د . مجول محمد العكيدى

في عام ١٩٤٦ بلغ الشيخ امجد الزهاوي العالم الديني الكبير وابن عم الاستاذ ناظم الزهاوي السن القانوني للتقاعد وكانت هذه فرصة للتخلص منه من قبل الجهات المسؤولة بسبب التصلب الذي عرف عنه في مواقفه تجاه تدخلات بعض السياسة العراقيين في عمله وقد استخدمت تلك الجهات اساليب عديدة لكي تجعله يترك العمل منها عدم ترقبته وابقاء راتبه كما هو ستون ديناراً ولمدة أحد عشرة عاماً، (كما كان للجهات المسؤولة اغراض عديدة لاجراجه من عمله أدرك الزهاوي وبعد ان رأى في مواقفه المتصلبة في بعض القضايا التي أنتصر فيها للحق بأنه اصبح محارباً لذلك قرر تقديم تقاعده وكان ذلك القرار موضع استغراب الاوساط القانونية والصحفية التي أثارته ضجة ابرزها المقال الذي كتبه خالد الدرة بعنوان (لمحات امجد افندي) في مجلة الوادي جاء فيه .. ((من هو الرجل الذي اخرجته الحكومة لبلوغه سن التقاعد

؟ لقد اخرجت استاذ العراق الكبير الذي ينعم بزاهاة الصالحين من رجال الدين ، وهو رمز للعلماء والايضاةيين بالشؤون الشرعية الفقهية والذي نشهد له وشهد له رجال العدل معنا بان القضاء العراقي بحاجة ماسة اليه الى آخر لحظة من لحظات حياته لقد أحالوا السيد الزهاوي على التقاعد وقد خسر القضاء العراقي خسارة لا تعوض .. كان الواجب على الحكومة ان تحتفظ بهم ريثما تتمكن من تهيئة من يقوم مقامهم من امثال الزهاوي والاستاذ داود سمرة ..)) الذي كان من ضمن الحكام والقضاة الذين تم الغاء درجاتهم القانونية من قبل وزير العدل احمد مختار بابان الذي اصدر بياناً بهذا الخصوص وحدد درجة كل حاكم او قاض حسب راتبه وقد شمل ذلك البيان خمسة عشر قاضياً . وبعد احالته على التقاعد من رئاسة مجلس التمييز الشرعي (السنّي) عرض شفيق العاني وكان عضواً في مجلس التمييز على وزير العدل فكرة ارجاع الزهاوي الى عمله فطلب وزير العدل من شفيق العاني الذهاب الى الزهاوي وان يطلب منه تغيير تاريخ ولادته وبعد ذهاب شفيق العاني الى الزهاوي عرض عليه الفكرة الا ان الزهاوي لم يوافق وقال له : ((اذ فعلت هذا ، فمعنى ذلك اني اكتب والدي لانه هو الذي سجل تاريخ ولادتي وهذا ما لا أستطيع فعله)) وبعد عودة شفيق العاني الى وزير العدل واخبره جواب الزهاوي اقترح شفيق العاني اصدار ارادة ملكية تقضي بتعيين الزهاوي عضواً دائماً في محكمة تمييز العراق ومن ثم يتم تنسيبه الى رئاسة مجلس التمييز الشرعي (السنّي) وبعد عرض تلك الفكرة على الزهاوي رفض بقوله ((أنا لا اعمل تحت أمرة كافر هو المستر يرجر (Yarjar) الإنكليزي)).

دفاعه عن ناظم الزهاوي .

أحيل ناظم الزهاوي الى المحاكمة في الاول من أيلول ١٩٤٦ وكان السبب في ذلك عائداً في الاساس الى قيام ناظم الزهاوي بنشر مقالا في جريدة السياسة (ناظم الزهاوي « مذبحه كاروباعي » جريدة السياسة (بغداد) العدد (١٠) ، ١٨ تموز ١٩٤٦) هاجم فيه حكومة ارشد العمري رئيس الوزراء بسبب المذبحة التي وقعت في كركوك بين عمال شركة النفط بعد ان قامت الشرطة باطلاق الرصاص على عمال تلك الشركة الذين تظاهروا في حديقة (كاروباعي) مما ادى الى مقتل خمسة اشخاص وجرح اربعة عشر شخصاً واصابة تسعة اشخاص من الشرطة كان دفاع الزهاوي عن ناظم الزهاوي قد اثار جدلاً في الاوساط القانونية والسياسية وكان مثار ذلك الجدل : ((كيف يدافع عالم ديني معروف

بتقواه وورعه وزهده عن رجل كان متهم بشهر الماركسية الشيوعية))؟ وظهرت عدة تفسيرات لذلك منها ما برر دفاع الزهاوي عن حرية الرأي ومنها فسر ذلك لصلته القربى التي كانت تجمع بين الزهاوي بالزهاوي المتهم أي كانت تجمع بين الاثنين وحدة اللقب يمكن ان نرجع الرأي الذي اكد على ان الزهاوي قبل الدفاع عن ناظم الزهاوي انطلاقاً من ادراك الزهاوي بان البلاد كانت تواجه وضعاً لا يحترم حرية الفكر فضلاً عن الحاح والدّة ناظم الزهاوي على الزهاوي في اثناء زيارتها اليه في داره وتوسلها اليه للدفاع عن أبنها في قضية تخص الصحافة ليس الا كانت قضية ناظم الزهاوي هي أول وأخر قضية توكل فيها الزهاوي بعد احالته على التقاعد ولذلك قام بتجديد اجازة ممارسة المحاماة التي كان قد الغاها عام ١٩٣٣ بعد توليه مهام رئاسة مجلس التمييز الشرعي السنّي ، وفي الثالث من ايلول تشكلت المحكمة الكبرى في بغداد برئاسة القاضي احمد طه وعضوية محمد الهاشمي ومحمد الشماع وكانوا حكماً من الدرجة الاولى ومأذونين بالقضاء من قبل البلاط الملكي ، وتشكلت هيئة الدفاع عن المتهم ناظم الزهاوي ومعه عبد الله مسعود الذي نشر هو الآخر مقالا في العدد نفسه ، وكذلك شريف الشيخ وتألفت من تسعة وثلاثين محامياً ومثم فضلاً عن الزهاوي عزيز شريف وعبد الجبار العبيدي وعبد الصمد الراوي وآخرون ، وبعد الاستماع الى افادة ناظم الزهاوي ، بدأ الزهاوي بالدفاع عن المتهمين فاوضح الدواعي التي دعت الى نشر مقالاتهم بانها دواع وطنية هدفوا من ورائها الدفاع عن حقوق الشعب واستنكار الاعمال التي قام بها بعض الافراد ، ومما جاء في دفاعه : ((ان الاتهام قد حدد القصد باخبار كاذبة وليس في ذلك سوء بل الظاهرة من الصحافة القيام بواجبها فان الساكت عن الحق شيطان اخرس ولا سيما من نصب نفسه لذلك . ((فخير الصحف من ترشد وخير الحكومات من تسترشد ..)) وبعد انتهاء الزهاوي من دفاعه تم اجراء المذكرة صدر قرار المحكمة النهائي باطلاق سراح ناظم الزهاوي وحبس عبد الله مسعود وشريف الشيخ لمدة شهر واحد وبعد انتهاء هذه القضية سئل الزهاوي عن سبب قبوله الدفاع عن ناظم الزهاوي؟ وكان جوابه : ((ألم يأمرنا الله ؟ عز وجل « ان نحكم بين الناس بالعدل) وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) بعد دراستي للقضية وجدت ان ما ورد في المقال حق لكونه ارشادياً يدعو المسؤولين الى تصحيح مواقفهم وسياستهم تجاه الشعب ..)).

من رسالة (الشيخ امجد الزهاوي)

التحقيقات الجنائية وموقفها من حزب الاتحاد الوطني

د. زينة شاكر سلمان

اسمهم عبد الفتاح إبراهيم في الحياة السياسية منذ أن كان طالباً وعمل في بيروت في العشرينيات مع الطلبة العراقيين على تأسيس جمعية النهضة العراقية عام ١٩٢١-١٩٢٢ و نادي النشء العراقي عام ١٩٢٦ للطلبة العراقيين، وعند عودته إلى العراق في عام ١٩٣٠ اسهم في تشكيل جماعة الأهالي واستمر في العمل فيها حتى عام ١٩٣٦ حيث انسحب منها، بسبب ميوله الماركسية، أصدر مع بعض الشباب مجلة «العصر الحديث» في ١٩٣٦، وفي شباط ١٩٤١ أصدر كراساً بعنوان «كلمة في المنهج القومي»، أوضح فيه أفكاره الاشتراكية وقال «يجب على المجتمع الذي يريد أن يحفظ كيانه أن يسيطر على الشؤون الاقتصادية ولا يجعلها أداة لفئة ضئيلة تُسخر المجموع لمنفعتهم»، وأوضح «أن النظام الاقتصادي إذا أصبح تحت رهن إرادة الدولة زالت الفوضى التي تنخر كيان المجتمع»، طبقاً لتقرير دائرة التحقيقات الجنائية التي أخذت تتبع تحركات عبد الفتاح منذ عام ١٩٣٠ نظراً لأفكاره المعارضة للسلطة والتي هي أفكار الحزب الشيوعي، ففي تقرير لدائرة التحقيقات أشارت من خلاله إلى نشر عبد الفتاح إبراهيم أفكار الشيوعيين بين التلاميذ بشتى الطرق.

أسس عبد الفتاح إبراهيم جمعية الرابطة الثقافية عام ١٩٤٤ التي تضم في عضويتها عدداً من اليساريين ممن انشق عن الأحزاب الشيوعية السريّة أو كان يحمل العقيدة الماركسية من دون العلنية أمثال كامل قزنجي وناظم الزهاوي وعبد الجبار عبد الله، ومحمد مهدي الجواهري و خدوري خدوري وغيرهم، وكان هدفها مكافحة النزعات النرجسية وبت الثقافة القومية الديمقراطية والبحث في أمور العراق الاجتماعية والاقتصادية، كما أصدرت هذه الجمعية مجلة الرابطة والتي أصبحت فيما بعد أساساً لفلسفة حزب الاتحاد الوطني الذي تأسس مع بقية الأحزاب العلنية في نيسان ١٩٤٦ والذي ضمت قيادته عناصر مثقفة أمثال الناظم الزهاوي و موسى صبار (محامي) وادور قليان (محامي) وجميل كبة (محامي) وموسى الشيخ راضي (معلم) إضافة إلى الشاعر العراقي محمد مهدي الجواهري الذي ذكر تقرير أممي خاص صادر عن الشعبة الخاصة أنه من العاملين في الحقل الشيوعي رغم كونه لايعترف صراحة بذلك، وإنما يعترف هو بانتسابه لما يسمى بحركة أنصار السلام التي

هي في الحقيقة ليست إلا وجهاً من الوجوه التي تتستر تحتها المبادئ الشيوعية، كما ضم الحزب في صفوفه الطبقة المتوسطة من التجار وقلّة من العمال أمثال التاجر عطا البكري، فقواعد هذا الحزب كحزب الشعب مؤلفة من الشيوعيين وأكثرهم من المثقفين سواء منهم من انشق عن الأحزاب الشيوعية أو من رجح العمل العلني على السريّ أو من كان يحمل العقيدة الماركسية من دون أن ينضم إلى مؤسسة من المؤسسات السريّة، فقرر الانضمام إلى هذه الجماعة لأسباب شخصية وغير شخصية، وبما أنّ قيادة الحزب مؤلفة من جماعة أغلبها من الماركسيين وبعضها من الأحرار، وفي مقدمتهم زعيم الحزب عبد الفتاح إبراهيم الذي كان قد تأثر بالفكر الاشتراكي والفلسفة المادية منذ أن عاد من الولايات المتحدة عام ١٩٣٥، فكان لا بد أن يأخذ

حيزاً من عمل التحقيقات الجنائية إلا أنها غضت النظر عنهم لكونها دائرة مسيرة لرغبات الحكومة لاسيما بعد أن أظهر الإنكليز رغبتهم في مكافأة العناصر الشيوعية التي انقلبت على ألمانيا النازية وعلى القوميين العرب وأعلنت عن مساعدتها للحلفاء بعد انحياز الاتحاد السوفيتي اليهم، إلا أن ذلك لم يكن إلا مدة وجيزة، فقد عاودت نشاطها في مراقبة الحزب، إذ اتخذ الحزب من صحيفة الرأي العام التي يصدرها محمد مهدي الجواهري منبراً للحزب لتوضيح آرائه وأفكاره الفلسفية فنشرت الجريدة منهاج الحزب الأساسي ونظامه الداخلي وبعض المقالات لأعضائه.

أصدر الحزب نداءً في الرابع عشر من نيسان ١٩٤٥ إلى حزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي دعاهما إلى تحقيق فكرة الحزب الديمقراطي الواحد وقدم عدداً من المقترحات بهذا الشأن كما أصدر نداءً ثانياً أكد من خلاله ماورد في البيان الأول، إلا أن محاولاته باءت بالفشل.

عقد الحزب مؤتمره الأول في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٤٦ في بناية مدرسة التقيض الأهلية لانتخاب أعضاء اللجنة المركزية التي فاز فيها عبد الفتاح إبراهيم وناصر الكيلاني والزهاوي وغيرهم، إذ بلغ عددهم خمسة وعشرون عضواً وله مكتب سياسي يتكون من خمسة أفراد وهم أعضاء في اللجنة ذاتها، ولم يكن الحزب يؤمن بالقيادة الفردية وإنما كانت قيادته جماعية، وعلى الرغم من ذلك عدّ عبد الفتاح إبراهيم رئيساً للجنة السياسية وبما أن الحزب قد تبنى الفكرة الماركسية وكان الحزب الشيوعي العراقي السريّ قد أوصى المنتسبين إليه أن يتقدموا بطلبات انتماء لحزب الاتحاد الوطني، مما يدل على علاقة الحزب بالحزب الشيوعي والدليل الرسالة التي بعث بها فهد إلى عبد الفتاح إبراهيم وعزيم شريف حول انتقاده الجادرجي وانعطافه يميناً في أوائل كانون الأول ١٩٤٦.

من البديهي لدى مديرية التحقيقات الجنائية أن كل حزب مجاز هو حزب مراقب من قبلها سواء أكان يمينياً أو يسارياً وبحسب الوضع العام للبلد، إلا أن الأحزاب ذات الطبيعة الماركسية تكون مراقبة أكثر، نظراً لما أوقفها المعارضة للدولة وبالتالي كان لحزب الاتحاد الوطني مواقف جريئة في انتقاد

أعمال الحكومة، ففي الثلاثين من آب دعا إلى اجتماع له مع حزبي الشعب والوطني الديمقراطي ورفعوا احتجاجاً ضد سياسة حكومة أرشد العمري وممارساته القمعية ضد المواطنين مطالبين بتنحي العمري وإقامة حكومة دستورية، الأمر الذي أدى إلى تعرض قادة حزب الاتحاد الوطني للمطاردة متهمين بالإخلال بالأمن العام وقد أوقف كل من عبد الفتاح إبراهيم وناظم الزهاوي وموسى الشيخ راضي وأطلق سراح عبد الفتاح وراضي، في حين حوكم الزهاوي وسجن لمدة ستة أشهر، وقاطع الحزب انتخابات نوري السعيد وساهم مع بقية الأحزاب في المطالبة بحل المجلس وإجراء انتخابات نيابية حرة.

عقد الحزب مؤتمره الثاني في السابع والعشرين من آذار ١٩٤٧ لانتخاب أعضاء لجنة مركزية جديدة نظراً لوقوع خلاف بين أعضاء اللجنة السياسية والتي ضمت أعضاء اللجنة المركزية السابقة، اتهمت دائرة التحقيقات الجنائية أحد أعضائها وهو جورج حبيب الخوري بالشيوعية وبأنه شكّل جناحاً يسارياً متطرفاً داخل الحزب، وفي الوقت ذاته أخذت تراقب نشاط واجتماعات الحزب، ففي تقرير أممي ذكر اجتماع الحزب الأسبوعي بتاريخ الثامن والعشرين من شباط ١٩٤٧ من دون ذكر المكان وأشارت إلى أن الاجتماع افتتحه عبد الرزاق البارح بكلمة عنوانها «الجامعة العربية وتأثيرها»، أشار فيها إلى كثرة الأيدي العاطلة في البلاد العربية على الرغم من وجود هذه الجامعة وتكوينها لتوحيد الشعوب العربية... الخ، وتلاه فاضل الطائي بكلمة عنوانها «الكلاب تنبح والقافلة تسير» تطرق فيها إلى كتابة الجرائد والمجلات المأجورة عن الوطنيين واتهامهم بالخونة... الخ.

أما جورج حبيب الخوري فقد تحدث بكلمة حول «تطاحن العالم والسياسة البريطانية الأمريكية» تطرق فيها إلى محاولة بريطانيا تقييد الشعوب العربية بمعااهدات استعمارية... الخ وطالب في الوقت ذاته بمكافحة الاستعمار وخلق شعب واع بالاعتناء بالثقافة والريف العراقي، كما انتقد الحزب سياسة الشدة التي اتبعتها حكومة صالح جبر بمقاومة الأحزاب السياسية وتعطيل الصحافة الحزبية، الأمر الذي دفع الحزب إلى إعادة تنظيم نفسه على وفق تنسيق جديد أشبه بتنظيم الأحزاب

السرية، وأشارت تقارير دائرة التحقيقات الجنائية قيام عبد الفتاح إبراهيم في اجتماع عقد في الرابع من تموز ١٩٤٧ بتوضيح الأسباب التي أدت إلى تدهور الأحزاب السياسية ونسبها إلى السياسة البريطانية الاستعمارية التي اكتسبت النازية من ألمانيا خلال الحرب وأخذت تطبقها على الشرق والمستعمرات ومعاونة سياسة العراق لهذه السياسة وتفانيهم في سبيل تنفيذها فضلاً عن وجود الإقطاع والنفوذ المالي الكبير في العراق الذي مهد له الاستعمار وشجعه بشتى الوسائل.

عارض الحزب المعاهدتين العراقية-الأردنية والعراقية-التركية وكافة المشاريع الاستعمارية التي تهدف إلى إيجاد تكتلات في الشرق الأوسط، لذا قررت حكومة صالح جبر إبطال رخصته مع حزب الشعب، ففي التاسع والعشرين من أيلول ١٩٤٧ أبلغت وزارة الداخلية الهيئة المؤسسة للحزب بأنها قررت إبطال رخصته لخروجه عن أهدافه التي أجزت من أجلها ولأنه عمد إلى تشكيل نظام خلايا خطيرة وحثه على الثورة وخلق الاضطرابات كما اعتمد في إيراداته على مصادر مجهولة، والواقع إن تهمة الحصول على أموال من جهات مجهولة تهمة غير ثابتة، إذ كانت هناك بعض التبرعات من بعض الأشخاص وهم أعضاء في الحزب أو مؤيدون له بأسمائهم وأسماء زوجاتهم، ومهما يكن من أمر حل الحزب نفسه بصورة رسمية ولم يمارس العمل السريّ أو العلني بعد ذلك وتفرق أعضاؤه وانضموا إلى أحزاب وحركات مختلفة خاصة الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي.

يتضح مما سبق أنّ حزب الاتحاد الوطني تعرض للمراقبة الأمنية من التحقيقات الجنائية شأنه شأن الأحزاب الأخرى وما كانت إجازة الحزب من السلطة إلا مرحلة وقتية تسعى من خلالها التحقيقات الجنائية إلى جمع المعلومات الكافية لحجة قوية تضاف إلى توجههم الماركسي وموقفهم المعارض للحكومات المتتالية لغرض تشييتهم ومن ثم القضاء عليهم وعدم السماح لهم بممارسة نشاطهم العلني مرة أخرى.

عن رسالة (التحقيقات الجنائية في العراق وموقفها من الأحزاب الوطنية)



عزيز شريف يُدافع عن ناظم الزهاوي ورفاقه

دد

د

قدّمت محكمة جزاء بغداد الأولى عدداً من قادة حزب الاتحاد الوطني للمحاكمة منهم ناظم الزهاوي، المدير المسؤول لصحيفة السياسة، لنشره مقالاً بعنوان (مذبحه كاوور باغي)، هاجم فيه وزارة أروشد العمري لضرب الشرطة العمال المضربين بالرصاص، أما موسى الشيخ راضي، وشريف الشيخ، حيث نشرا مقالات هاجموا فيها سياسة الحكومة، وكانت التهم الموجهة إليهم أن مقالاتهم تشجع على كراهية الحكومة، بأقامت المحكمة دعوى أخرى على ناظم الزهاوي، وعبد الله مسعود، بسبب نشر الأخير مقالاً في صحيفة السياسة أثار الرأي العام بعنوان: (تخرج الحالة وأسبابها وموقف الأحزاب منها).



د . وسام هادي عكار

بدأت محاكمة هؤلاء المتهمين في (١١ آب ١٩٤٦)، فتكفل للدفاع عنهم تسعة عشر محامياً يتقدمهم عزيز شريف، واقتصر دفاع عزيز شريف، أولاً على موسى الشيخ راضي، وناظم الزهاوي، متوجهاً بمجموعة من الأسئلة إلى هيئة المحكمة منها: لماذا يقف موسى الشيخ راضي، وناظم الزهاوي، في قفص الاتهام؟ لأنهما سرقا أموال أمن الناس؟ أم لأنهما ارتبنا؟ أم لأنهما قتلا نفساً بريئة؟ أم اعتديا على أحد؟ فأجاب: بالطبع لا، وفي دفاعه عن موسى الشيخ راضي، أشار إلى أنه عضو في حزب الاتحاد الوطني، ورغب هذا الحزب أن يقف على حقيقة إضراب عمال شركة النفط في كركوك، فأنتدبته لجنة الحزب، وكلفته بالتحري عن الحقائق من مصدرها، فسافر إلى هناك ووضع تقريراً تضمنه الحقائق التي توصل إليها من خلال شهود عيان ومن مراجعته لدوائر الحكومة، وقدم هذا التقرير إلى لجنة الحزب الذي أنتدبه، فنشرته صحيفة

السياسة التي أصبحت جريدة السياسة لسان حال حزب الاتحاد الوطني، بعد تعطيل صحيفة الرأي العام، فصدر العدد الأول منها في ٧ تموز ١٩٤٦، أما ناظم الزهاوي، فقد ذكر عزيز شريف، أن سبب مثوله أمام المحكمة هو أن الحقائق التي وردت في تقرير موسى الشيخ، لم تحظ بقبول بعض الجهات السياسية وبما أن ناظم الزهاوي، هو المدير المسؤول عن صحيفة السياسة، فأنتدبته الحكومة وجدت من وجهة نظرها، ما قام به جريمة يعاقب عليها . رأى عزيز شريف، إن موكله لو كانا يقفان أمام هذه المحكمة بسبب ارتكابهما عملاً مضراً متفق على ضرره لكان هناك بحثاً آخر، ولكن قيام موسى الشيخ، بواجبه الوطني والحزبي، برفعه هذا التقرير الذي وصفته الحكومة بالمتشور، فإن هذا يخالف القانون، وأردف قائلاً « لا يخفى على هيئة المحكمة إن قضايا النشر من القضايا التقديرية، وعلى هذا فمن الجائر أن ينال أحد الناس عقاباً شديداً بدخوله السجن لنشره مقالاً معيناً، ويبقى شخص آخر طليق مع أنه نشر مثل هذا المقال، لا لسبب وجود فارق بين المقالين؛ بل بسبب

الاختلاف في ذهنية الذين قِيموا المقال الأول والثاني». استطرد عزيز شريف دفاعه، مضيفاً إن القضاء النزيه هو الذي يحيي الناس من جور السلطة التنفيذية والإدارية، وهو الذي يحقق العدل والحرية، ويوحد بين حطوظ المتهمين الذين تجري بحقهم التعقبات القانونية، ممبينا ليس القضاء وحدهم هم الذين يحمون الناس بهذه الصورة، بل إن المبادئ القانونية أيضاً تفرض عليهم هذه الحماية، وقد أوضح عزيز شريف إلى وجود فرق مهم بين الغاية التي تنبثق لنشر الأخبار الاصطلاحية، والغايات لنشر أخبار يعاقب عليها القانون، ففي كلا الحالتين يتهم المتهمون بجرائم النشر، ولاسيما ما يتعلق منها بانتقاد الحكومة، مؤكداً أن منشأ اتهامهم على ما نشره، هو الاختلاف بينهم وبين الحكومة في وجهة النظر وفي طرق إصلاح المجتمع وتأمين حاجياته . أما في دفاع عزيز شريف، عن شريف الشيخ، الذي نشر مقالاً تطرق فيه إلى ما قامت به الشرطة في مديرية الميناء في البصرة، واضطهادها لعمال الميناء بعنوان: (اضطهاد نقابة عمال الميناء)، وعن عبد الله مسعود

القريني الذي نشر مقالاً عن الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ بعنوان: (الثورة المنسية الكبرى)، تسائل عزيز شريف، ما هو القصد الذي يقصد بهما نشر المقالين المذكورين، فمقال شريف الشيخ كان بهدف الدفاع عن نقابة العمال والتشديد بما قامت به الشرطة في هذه النقابة؛ أما مقال عبد الله مسعود القريني، فكان هدفه التمجيد لرجال ثورة العشرين، الذين كانت دماؤهم وأرواحهم الطاهرة ثمناً لقيام حكماً وطنياً، وختم عزيز شريف دفاعه مطالباً المحكمة بإلغاء التهم وتبرئة موكله . على أثر دفاع عزيز شريف، أعادت المحكمة الحكم مرة ثانية، فقررت الإفراج عن ناظم الزهاوي، وعبد الله مسعود، وتخفيف العقوبة على موسى الشيخ راضي، وشريف الشيخ، وتعطيل صحيفة السياسة إلى أربعة أشهر ابتداءً من (٢١ آب ١٩٤٦)، علماً أن العقوبة السابقة كانت تقضي بحبس عبد الله مسعود وشريف الشيخ وموسى الشيخ راضي شهرين، وحبس ناظم الزهاوي لمدة شهر واحد، فضلاً عن تعطيل صحيفة السياسة لمدة سنة واحدة .

عن رسالة: عزيز شريف ودوره

ناظم الزهاوي والحياة الحزبية في الأربعينيات

د. عباس غلام نوري

دد

حال انتهاء الحرب العالمية الثانية واندحار المحور وظهور الحلفاء قوة كبرى ضمت في صفوفها قوى رأسمالية وأخرى اشتراكية ومع هذه التطورات ظهرت في العراق دعوات صريحة لإرساء التجربة الديمقراطية وانعاش النظام البرلماني وذلك عن طريق إحياء الحياة الحزبية وتضمين الجسد السياسي للدولة بروح جديدة وعناصر متفقة من الطبقة الوسطى، وانبطت بوزارة توفيق السويدي التي شكلت في ٢٣ شباط ١٩٤٦ هذه المهام.

د

وشرعت الوزارة حالاً في البحث على العمل الحزبي وامتداده في الحياة البرلمانية في الوقت الذي تبلورت فيه الاتجاهات الحزبية للبرالية النزعة أو القومية، فضلاً عن مجاميع وكتل أخذت تدعو للحريات الديمقراطية وتبني الأفكار الاشتراكية، ولاسيما تلك التي كان ارتباطها بـ «جماعة الأهالي» الجماعة التي بدأ نشاطها السياسي والاجتماعي مع بداية الثلاثينات وكان أبرز هذه الجماعات هي التي عرفت بحزب (الاتحاد الوطني) بقيادة

عبد الفتاح إبراهيم قطب الأهالي السابق . وأرتبط بهم جماعات كانت محسوبة على الاحزاب اليسارية كالحزب الشيوعي او التيار الذي يحمل الافكار الماركسية ممن رجح الاشتغال العلني دون السري وتقدمت هذه المجموعة بطلب التأسيس في ١٢ آذار ١٩٤٦ وضمت الهيئة المذكورة فضلاً عما ذكرناه المحامي جميل كبة وموسى الشيخ راضي وناظم الزهاوي وآخرون ودفعوا مع طلبهم منهج الحزب، وقد حرص وزير الداخلية سعد صالح على تذليل أية عقبة أمام هذا الحزب وغيره من الأحزاب اليسارية أمثال حزب الشعب، فضلاً عن أحزاب لاتحسب مع التيار الديمقراطي اليساري أمثال حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار، كي لايقال عن الوزارة بأنها اجازت احزابا يمينية دون اليسارية أو بالعكس .

اصبحت بتاريخ ١٤/نيسان/١٩٤٦ جريدة الرأي العام لسان حال حزب الاتحاد الوطني وتحمل عبارة لسان حزب الاتحاد الوطني لغاية ٩/حزيران/١٩٤٦. ومن مقالات الزهاوي في تلك الفترة في جريدة (الرأي العام) وعن سياسة الجامعة العربية، كتب الزهاوي مقالاً طالب من الجامعة العربية، تصعيد نضالها ضد الاستعمار، وازالة كل مقومات الضعف والخلل الموجودين في الجامعة، وان تسير الى توحيد سياسة الحكومات العربية على أسس ديمقراطية صحيحة وقواعد تحريرية متينة وكتبت الجريدة ايضا عن المفاوضات التي جرت بين مصر وبريطانيا في ضوء تعديل معاهدة عام ١٩٣٦ بين الطرفين في هذه المدة .

وعلى الرغم من تخلي الشاعر الجواهري عن جريدته الى الهيئة المؤسسة للحزب، سارع الحزب المذكور بعد مدة وجيزة الى إصدار جريدة جعلها الناطقة بلسانه أسماها «السياسة»، ثم ابدل اسمها بعد إغلاقها الى «صوت السياسة» في مطلع عام ١٩٤٦ وتولى ناظم الزهاوي الاشراف عليها . كان الحزب راديكالياً في دعواه وذا نهج

ديمقراطي إصلاحي بصيغ متقدمة شملت جوانب الإصلاح السياسي والاقتصادي بما يخدم تطوير المجتمع والارتقاء به وفق أسس عصرية وديمقراطية وجدها كفيلاً بهذا الارتقاء . ويعد من مبادئه الأساسية أيضاً السعي لجمع العناصر الديمقراطية وتوحيدها في حزب واحد، وهذه الأهداف الملاحظ فيها انها تصب في المصلحة الوطنية وتعزيزها وعدم نزوعها نحو اليسار الديمقراطي أو الدعوة للعنف لذا جاءت مصادقة وزارة الداخلية على تأسيس الحزب في ٢ نيسان ١٩٤٦ .

عقد المؤتمر الأول لتأسيس الحزب في ٢٩ نيسان ١٩٤٦ في قاعة مدرسة التقيض الأهلية، فألقى «عبد الفتاح إبراهيم» كلمة الهيئة المؤسسة التي تضم كما هو مذكور محمد مهدي الجواهري، جاء فيها «اننا سنناضل منذ اليوم نضالاً حزبياً ديمقراطياً في سبيل الاهداف التي نسعى من أجلها أفراداً وجماعات، وفي موضع آخر من الخطاب نفسه جاء فيه «سنناضل تحت لواء الاتحاد الوطني نضالاً وطنياً من أجل العراق وحضّر المؤتمر أعضاء الحزب الذي يبدو أن جلهم من مثقفي الطبقة الوسطى ومن صغار التجار، فضلاً عن ملاكات عمالية وثقافية وعدد من ملاكي الأرض، اما عموم أعضاء الحزب فكان يربو على ثلاثة آلاف عضو واجريت الانتخابات الأولى لتسفر عن فوز أعضاء اللجنة السياسية للحزب وقد ضمت كلاً من عبد الفتاح إبراهيم، محمد مهدي الجواهري، عطا البكري، أدوارد قليان، ناصر الكيلاني، عبد الله مسعود القريني، عزيز عجيبة، صالح بحر العلوم، موسى صبار، موسى الشيخ راضي، حيدر علي، ناظم الزهاوي، نياز فرنكول، كاظم الدجيلي.

شن حزب الاتحاد الوطني هجومه الشديد ضد الانتخابات وجاء ذلك على لسان المتحدث بأسم الحزب «ناظم الزهاوي» الذي أكد أن «مقاطعة الانتخابات احباط لمشاريع الاستعمار» فيقول في البيان الصادر عن حزب

الاتحاد الوطني حول هذا الموضوع «اننا لم نقاطع الانتخابات لأننا نخشى الفشل ونخاف الهزيمة كما يزعمون فنعلم أن طريقنا هو طريق الشعب وهو طريق مكافحة الاستعمار ومحاربة أذنا به، لذا اعتبرنا خير وسيلة هي مقاطعة الانتخابات تماماً لفرض الغاية المبطة لفشل المخططات الاستعمارية البريطانية من خلال هذا المجلس. وقدكلف قادة حزب الاتحاد الوطني الاستاذ ناظم الزهاوي أن يقدم استقالته من الوظيفة، لكي يعهد اليه مسؤولية إدارة جريدة الحزب «الرأي العام» آنذاك ناطقة بلسان الحزب، وجعل له راتباً مقداره ٤٠ ديناراً، بعدها أصبح مدير إدارة جريدة الحزب الجديدة والرسمية «السياسة» .

على أثر استقالة وزارة نوري السعيد التاسعة في ١١ آذار ١٩٤٧، جرت عدة مداوالات ومحاولات ومشاورات لتأليف وزارة جديدة وأسندت الوزارة أخيراً الى صالح جبر، ويبدو أن هذا التكليف كان منار معارضة كل الأحزاب السياسية، ان صح التعبير، التي كانت ترى بان الهدف من هذه الوزارة ورئيسها تحقيق السياسة الاستعمارية الرامية لبقاء التكتلات الاستعمارية التي تربط العراق بعجلته ومنذ البدا استمعت سياسة هذه الوزارة بالتعسف إذ صفي الحزب الشيوعي ومداهمة كثير من اوكاره واقتياد قياداته للاعتقال وإغلاق الصحف ولاسيما اليسارية منها ومن ثم غلقها حزبي الشعب والاتحاد الوطني وجر رؤوسائها الى التحقيق بحجة تبنيها المبادئ الهدامة والحث على الثورة والاضطرابات وفي أثر ذلك كتبت صوت السياسة مقالاً بعنوان «دولاب الوضع الشاذ يأتي بوزارة جديدة» إذ أكدت المقالة أن تشكيل كذا وزارة هي جزء من خطة مدبرة تخدم المستعمر اكثر من خدمة المواطن العراقي ومصلحة البلد .

عن رسالة (محمد مهدي الجواهري ودوره السياسي في العراق)



مع ناظم الزهاوي رجل الدولة والاصلاح

دد

د. صادق اطيماش



لعبتها في مفاصل الدولة العراقية، بل ان الشخصية الوطنية الديمقراطية ناظم الزهاوي دأب على تنظيم المؤسسات التي انيطت به إدارتها من خلال المساهمة الفعالة والنزيهة من الموظفين اليساريين الذين اختارهم لمثل هذه المهمات والذين لم يخيبوا امله فيهم حيث انه سبق وان اشترط على نوري السعيد " انه مستعد لتولي هذا المنصب شرط إعطاءه صلاحيات تعيين موظفيها دون اعتراض عليهم، وسيكون تحت العتاب إذا ما ظهر قصور في عملها." (الكتاب ص. ١٥٣). وقد برز الزهاوي بوعده فعلاً حينما علم القاضي والداني ان النزاهة والإخلاص المتفاني في العمل والعلاقة الطيبة مع المواطنين كانت السمات التي رافقت كل المؤسسات التي عمل فيها وعلى ادارتها الموظفون اليساريون والذين لم ينجوا من ملاحظات الجهات الأمنية حتى في ذلك الوقت الذي كانوا يؤدون فيه عملهم بامانة ووطنية ونزاهة وإخلاص. حتى ان ناظم الزهاوي نفسه لم ينج من الملاحقات وحتى الإعتقال من قبل أجهزة الأمن التي كانت تضمر العداء لليساريين العراقيين بالرغم من كل الخدمات النزيهة التي كانوا يقدمونها للوطن. ماذا يمكن ان نستنتج من هذه الحالة التي عاشها وطننا في المراحل الأولى من تأسيس الدولة العراقية الحديثة؟ إن اهم الإستنتاجات، من وجهة نظري، تتعلق بإمكانية تغليب القناعة المبدئية على كافة ما يواجهه المرء من مغريات في حياته الوظيفية تريد له التخلي عن الإلتزام الوطني مقابل الحصول على المنافع الشخصية.



والظاهر ان مسألة الفساد المالي والإداري وانتشاره في مؤسسات الدولة العراقية رافق تأسيس هذه الدولة، وإن اختلف مده وجزره في فترات مختلفة من تاريخها. إلا ان الظاهر والمؤكد ايضاً ان اليساريين كانوا سابقاً، كما هم عليه اليوم، حملة مبادئ لم ولن تسمح لهم بالقفز عليها مقابل إغراءات وظيفية، مهما كان نوع هذه الإغراءات. وكما يبدو فإن النزاهة في العمل الوظيفي والإستقامة الخلقية والتعامل الإنساني مع المواطن كان الصفة الملازمة لليساريين الذين اراد ناظم الزهاوي لهم ان يكونوا في مقدمة المؤسسين للعمل الوظيفي النزيه في الدولة العراقية، وقد كان له ذلك فعلاً، كما تشير المواقع المختلفة في هذا السفر التاريخي القيم الذي يقدمه لنا الكاتب القدير عبد المنعم الأعسم كوثيقة تاريخية هامة تسجل المراحل الأولى وما بعدها من تاريخ تأسيس الدولة العراقية. يبدو ان المثل العراقي القائل " الطبع البلبدين ما يغيره غير الجفن (الكفن)" قد تحققت لدى اليساريين العراقيين الذين اثبتوا، منذ القدم وليس اليوم فقط، اهليتهم لتبوء المناصب الحكومية القيادية كما اظهروا كذلك مدى ما يتمتعون به من نزاهة وابتعاد عن المغريات المادية بالإضافة إلى تميز المؤسسات العاملين فيها ببروز العلاقات الإنسانية بينهم وبين من يتعاملون معهم من المواطنين. يبدو ان هذا " المرض " اليساري لم يكن وليد اليوم من خلال ما عكسه اصحاب الأيدي البيض في العراق الجديد سواء في المناصب الوزارية التي شغلوها او في المقاعد البرلمانية او من خلال قيادتهم لبعض المؤسسات الحكومية، في الفترة التي اصبح التفريط فيها عن النزاهة في الدولة العراقية الجديدة، دولة الإسلام السياسي ومريديه، اشبه بالتفريط عن الإبرة في اكوام القش.



كانت وزارة التموين تقوم باستيراد الحبوب والمؤن الغذائية، وحين انتهت الحرب اصبح هناك لغط عن رشى وتجاوزات ومخالفات، فتأسست مديريةية الأموال المستوردة وانتخبت عدد من الموظفين، معظمهم من اليساريين. " (الكتاب ص. ١٥٢) " لجوء السلطات الأمنية إلى تشديد المراقبة على بنائة المديرية، وكان ذلك امر طبيعي مع وجود موظفين يحملون افكارا يسارية او شيوعية او معارضة للحكم، ويؤكد ذلك حارت الزهاوي بالقول: ان المديرية بقدر ما كانت تحظى برضى واعتزاز التجار الذين يعتبرون زبائننا الرئيسيين، فإن الطبقة البيمينية بالحكم كانت تنظر لها بعدم الارتياح." (الكتاب ص. ١٥٤) لم تكن مديريةية الأموال المستوردة فقط والتي ترأسها ناظم الزهاوي وانتخب موظفيها من اليساريين لتلقته بنزاهتهم في وقت كانت فيه الرشاوى والقفز على القوانين قد بدأت تلعب

منصب يهرب المرتشون " (الكتاب ص. ١٦٦) هذا بعض ما كان يوصف به ناظم الزهاوي حينما شغل المناصب الحكومية المتعددة والهامة حيث " ترك ناظم الزهاوي خلال عمله في ادارة مؤسسة اموال القاصرين ووظيفة المفتش العام المالي والمدير العام للبنك الصناعي والمدير العام لوزارة الإقتصاد بصمات واضحة على بنية هذه المؤسسات من خلال الطريقة التي استعملها في تشغيلها وإدارتها" (الكتاب ص. ١٦٦). « الكثيرون من شهود تلك الأيام أجمعوا على ان ناظم الزهاوي حقق ما لم يستطع ان يحققه موظف كبير على رأس مرفق حكومي حساس في حال إصطفاء الكادر النزيه، وشاءت النزاهة، أنذاك، ان تتوفر بطبقة الإصلاحيين واليساريين وذوي الميول الوطنية، بخلاف الموظفين المسكينين الذين توارثوا المناصب وعاشوا فيه فساداً. " (الكتاب ص. ١٥٢، ١٥١) " أيام الحرب الثانية

وقد عبر الكاتب القدير عبد المنعم الأعسم عن ذلك بكل وضوح حينما كتب في مقدمته لهذا الكتاب " كيف يمكن لرجل صاحب مبادئ راسخة في الحياة وسجل مهني نظيف ومعارف عميقة في التخطيط والإقتصاد وخبرة عمل غنية في بناء الدولة أن يوظف كل هذه العناصر المهنية والأخلاقية في خدمة مراحل وانظمة سياسية واجتماعية مختلفة، ومتناقضة، ويقدم خبرته خلالها بانسجام عميق مع النفس وبحماسة وإخلاص متناهيين، تاركاً على مسيرتها بصمات لا فتة. كل ذلك على الرغم من المسافة الشاسعة بين نزعة الفكرية اليسارية الحرة وطبيعة هذه الأنظمة التي اتسمت بالمحافظة والنزعات الإستبدادية والفردية والوطنية في ادق توصيفات تجميعها؟" (مقدمة الكتاب ص ٩). وانطلاقاً من هذا الواقع الذي لا يستطيع التعامل معه، دون ميل او انحراف عن المبادئ، سوى ذلك الإنسان الذي لم يضع سوى العراق وليس غير العراق امام بصره وبصيرته، متجنباً كل ما يمكن ان يُسار إليه في عمله كاتحياز إلى حزب او طائفة او منطقة او قومية، طبع ناظم الزهاوي مسيرته النضالية والوطنية سواء بين القوى السياسية التي عمل معها او في المكاتب الحكومية التي قاد من خلالها مؤسسات عراقية مهمة سواء كمدير عام لهذه المؤسسات او كمدير للبنك المركزي العراقي او كوزير للتجارة في حكومة الجمهورية العراقية الأولى. وهذا العمري على النقيض مما يمارسه ساسة العراق اليوم الذين ابتلى هذا الوطن الجريح والشعب المظلوم بلصوصيتهم وطائفيتهم ومحاصصاتهم باقتسام الغنائم على حساب الملايين من الجياع والمعوذين والمهملين من بنات وبناء هذا الشعب الفقير في اغنى بلد في العالم.

وقد اصبح معروفاً كما كان يُقال في اروقة الحكومة: " عندما يتم تعيين الزهاوي في اي



عندما نذكر عائلة الزهاوي نذكر ناظم الزهاوي



حمدي فؤاد العاني

عندما نذكر عائلة الزهاوي، لابد ان نشير بالبنان الى علماء الدين الافاضل محمد فيضي الزهاوي، ومحمد سعيد الزهاوي. وعندما نذكر عائلة الزهاوي لابد ان نشير بالبنان الى العلامة الشيخ امجد محمد سعيد الزهاوي، عضو محكمة استئناف بغداد العراق، والمحامي البار في الدفاع عن المظلومين وتطبيق القانون والعدالة والمساواة. وعندما نذكر عائلة الزهاوي في الشعر والادب لابد ان نشير بالبنان الى الفيلسوف جميل صدقي الزهاوي وعندما نذكر عائلة الزهاوي في النضال من اجل الحرية والديمقراطية وبناء المؤسسات الدستورية لابد ان نشير بالبنان الى الشخصية الوطنية البارزة على المسرح السياسي فمنذ بداية الثلاثينيات المناضل (حتى رحيله عام 1964) ناظم عبد الجليل الزهاوي.

وناظم الزهاوي، ترعرع في كنف هذه العائلة واتجاهاتها الفكرية والدينية، ويعد (ناظم) من الشخصيات المناضلة البارزة التي ظهرت على المسرح السياسي في الثلاثينيات، وكونه مع العناصر ذات الاتجاهات الوطنية والديمقراطية مجموعة من المناضلين، امثال عبد الفتاح ابراهيم، وبشير فرنسيس ونون ايوب وموسى حبيب، واللوس، وعبد القادر اسماعيل وعزيز شريف، ومحمد حديد ووديع طليا وغيرهم وكانت بصماته واضحة على مجلة العصر الحديث الصادرة عام 1937، ومقالاته المتعددة والمتنوعة، كما كان له دور كبير في تشكيل حزب الاتحاد الوطني، بعد ان ترك وظيفته للتفرغ للنضال من اجل ارساء دعائم الحرية والديمقراطية والدفاع عن حقوق الشعب العراقي في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية وايضا لابد من ذكر صحيفته المسماة (السياسة) الصادرة عام 1946 - 1947 ومساهمة العناصر الوطنية البارزة في ردها بالمقالات السياسية البحتة، امثال عبد الفتاح ابراهيم وموسى الشيخ راضي وشريف الشيخ وموقف الجريدة لنصرة اضراب عمال كاوباغ في كركوك عام 1946 وادانة المجزرة الدموية التي راح ضحيتها 14 عاملا. كما لانسى موقف الشيخ امجد الزهاوي للدفاع عن ناظم الزهاوي في المحكمة وتبرئة نتمته رغم التباين الفكري بينهما. كما لانسى مسؤوليته الوطنية بعد ثورة 14 تموز عندما كان مديرا لمديرية الاستيراد والتصدير العامة، ومحافظ البنك المركزي وبالتالي استيزارة في حكومة عبد الكريم قاسم من عام 1960 حتى انقلاب 8 شباط الاسود. تراث طويل في النضال من اجل حقوق الشعب العراقي في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. تحية عطرة لذكرى هذا المناضل الوطني البارز وتحية لمن انجبه.

ناظم الزهاوي.. شخصية فكرية وسياسية وادارية ناجحة



زهير كاظم عبود

الاقتصاد وعضو مجلس ادارة شركة نفط العراق وممثلها في المملكة المتحدة مدافعا عن حقوق العراق ، بالإضافة الى تكليفه بعد قيام الجمهورية الاولى بإدارة شركة الزيوت النباتية خلفا للراحل محمد حديد الذي عين وزيرا للمالية ، وكانت هذه الشركة العقل المدبر لأنشائها ، ثم مديرا عاما لمديرية الاستيراد ، وبعد هذا لإدارة البنك المركزي حيث كان له الدور المتميز في خروج العراق من المنطقة الأسترلينية وفي إنهاء تجميد الأرصدة العراقية في البنوك البريطانية ، حتى حلول عام ١٩٦٠ ليحل وزيرا للتجارة . بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ كان الزهاوي في لندن يعالج زوجته فبقي فيها ، وفي بلد مضطرب لا يجعل للطاقت والكفاءات مكانا ، ويطارد المبدعين والذين تحلوا بالمواقف الإنسانية والوطنية ، ويحجز اموالهم ويمنع سفرهم لم يكن هناك مكانا فيه لناظم الزهاوي ، ومكانته العلمية وتجربته ونجاحاته المرموقة استدعتة السعودية من لندن لينشئ لهم البنك المركزي ، وخلال عمله في السادس من تشرين الثاني ١٩٦٤ رحل الزهاوي بعيدا عن بلاده ممتلكا بالحسرة ، ومما زاد العراقيين غموموا واهله حزنا أن يرفض عبد السلام عارف رئيس الجمهورية أنذاك استقبال جثمانه ليدفن في تراب اهله ، بما عرف عن عبد السلام من أمراض وأحقاد وطائفية دفينه احترقت معه ، فدفنته العائلة في مقابر مدينة الرياض ككل العراقيين المدفونين في الغربية .

بكفاءة ونزاهة عالية المستوى ، فإنه لم يتأثر بالمركز الوظيفي أو لم يكن يخشى رجالات الحكم ، فقد استقطب شخصيات يسارية معروفة ، واستقبل اعداد من المفوضين السياسيين ليعيد توظيفهم ، مما جعل الادارات التي ترأسها ناجحة ومتميزة . ومن يطالع كتابات ناظم الزهاوي يدرك تلك النزعة اليسارية والاشتراكية والمعارضة الإصلاحية والتناغم الحاصل المنسجم مع أفكار وقيادات الحزب الشيوعي العراقي ، دون أن يرتبط بالحزب ، ولم تعيقه مشاغل الوظيفة العامة عن متابعة مجريات الأمور والتواصل مع رموز المعارضة والإصلاح ، ولعل مواقف الزهاوي مع الشخصيات اليسارية تنم عن شجاعة ، وحقق مالم يحققه اي موظف كبير في مرفق حساس في مجال اصطفا الكادر النزيه المتمثل بطبقة الاصلاحيين واليساريين والشيوعيين امثال الفنان نوري الراوي وبدر شاكر السياب ورشيد ياسين وكاظم السماوي وعامر عبد الله وخالص محي الدين وزكي عبد الوهاب ونجيب المنان ومحمد شرارة و ابراهيم اليتيم وطلعت الشيباني وعبد اللطيف الشواف وشكري صالح زكي وعبد الجبار وهبي (ابو سعيد) وغيرهم العديد من تلك الاسماء . مثل العراق في العديد من المحافل الدولية ، كما أدار مؤسسة أموال القاصرين التي تحولت الى دائرة رعاية القاصرين ووظيفة المفتش العام للمالي للبنك الصناعي والمدير العام لمجلس الحبوب والمدير العام لوزارة

من هذا المبدأ قضية حياتية ومفردة تطبيقية في نشاطه الوظيفي والسلوكي والاجتماعي ، وحصل معه الى تجربته في العمل السياسي المنظم في إطار حزب الاتحاد الوطني ، كما أنه لم يتوقف عند التأصيل الحركي لفكر الإصلاح ، إذ يمكن اعتبار حماسته الشديدة لتوحيد أحزاب وأطياف الفعاليات الديمقراطية والبرالية ، غير الماركسية ، في حزب أو تنظيم واحد ، ضمانة لإصلاح الدولة ومكافحة الفساد والتخلف والعلل الإدارية والسياسية في المجتمع العراقي)) ، وهو بذلك يبسط منهجية الزهاوي ، ونذكر معه كم نحن اليوم بحاجة لمثل هذا المنهج الفاعل . ويتمتع الزهاوي بشخصية فكرية وسياسية وإدارية ناجحة ومرموقة ، التصق فترة غير قصيرة مع رفاقه كل من عبد الفتاح إبراهيم والشهيد عبد الرحيم شريف وعزيز شريف وعبد الوهاب محمود ومحمد حديد ، حتى يمكن ان نعد الزهاوي واحدا من ابناء الجيل الثاني ابناء الدولة العراقية الأوائل ، سواء منها ما يتعلق في مجال إدارة الدولة المبني على قاعدة النزاهة والغيرة والحرص على المال العام ، واعتماد السبل العلمية والمهنية في تطبيق المسارات الإدارية والقانونية ، أو ما يتعلق بتقديم المعارف ذات الصلة بمشكلات البناء وترصين أسس القواعد العصرية في بناء الدولة . ولعل تنقل الزهاوي بين الوظائف الحكومية وممارسة العمل الحر في الحمامة كشف لنا صفحات من سيرته ومواقفه الإنسانية ، ومع انه أدار تلك المؤسسات

يمكن ان نتمسك بالنتيجة التي سجلها ناظم الزهاوي خلال سيرته الناصعة في النزاهة والوقوف مع القوى الديمقراطية سلوكا ونهجا وعقيدة ، ليعكس ذلك في تجربته العملية سواء في المراكز الوظيفية التي تنقل بها ، او في مواقفه السياسية مع حزب الاتحاد الوطني والذي كان احد مؤسسيه ، والتزامه بسياسة الإصلاح منهجا ، ودخوله في معترك المعارك السياسية ضد الحكومات المتعاقبة التي كان الفساد ومعاداة الفكر الديمقراطي قاسمها المشترك ، يتبين ذلك من خلال كتاباته وميوله ومحاماته بعد القبض عليه ، وموقفه من جماعة الأهالي ، وقبل هذا الدعم الذي تلقاه من الشخصية الوطنية والدينية جعفر ابو التمن ليكون مع عدد من رجالات العراق نواة الاصلاح والديمقراطية ومساندة الاحزاب الوطنية الفاعلة في الساحة العراقية ، بل ولعله كان من بين المثقفين القلائل الذين اتصلوا بحركة الفكر العالمي . يقول الأعمش في مقدمة كتابه عن ناظم الزهاوي ((أن ناظم عبد الجليل الزهاوي لم يكن واعظا أخلاقيا للإصلاح ، أو منتفعا من وراء الدعوة إليه ، فقد جعل



عراقيون

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

